Ref: 9/2018

Date: 18 Sep 2018

صاحب السعادة السيد أنطونيو جوتيريش،

الأمين العام للأمم المتحدة

السيدات والسادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة

الموضوع: لقد حان الوقت لكي يعمل المجتمع الدولي لضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني ومواجهة الغطرسة الإسرائيلية الأمريكية

.

تعرب اللجنة القانونية والتواصل الدولي في الهيئة الوطنية لمسيرة العودة وكسر الحصار عن تقديرها الشديد لدوركم الإيجابي والمعروف في تعزيز ودعم السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم، وكذلك حماية حقوق الإنسان، ومن بينها حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. كما ورد ذكره بوضوح في قرار الأمم المتحدة رقم 3236 ومئات القرارات الأخرى خاصة القرار 194 الذي يدعو إلى عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره وأراضيه..

لقد تعرض الشعب الفلسطيني لانتهاكات ممنهجة وجرائم ارتكبت ضده على أساس منتظم على مدى السنوات السبعين الماضية، وضمن سياسات أمنية وتشريعية وقضائية إسرائيلية ترمي إلى إضفاء الشرعية على عمليات القتل والاستهداف والمصادرة والاستيطان والتهويد والفصل العنصري والتمييز والامتناع عن الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية، في مخالفة واضحة للأهداف التي أنشأت من أجلها الأمم المتحدة.

وكجزء من متابعة اللجنة القانونية، حددنا عددا من التطورات الخطيرة في حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يمكن أن تؤدي إلى واقع أكثر مأساوية مما هو قائم، وقد تؤدي لتوسيع نطاق التوتر والصراع، وبالتالي جاء هذا النداء للتواصل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة للتدخل الفوري لتنفيذ مهمتها وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية ومحاسبته على جرائمه.

فمنذ بداية عام 2017 وحتى الآن في سبتمبر 2018، حدثت تطورات خطيرة بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والسياسات الأمريكية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني والتي تنفذ في مخالفة واضحة للمبادئ والقواعد المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي وتعارض واضح مع قرارات الشرعية الدولية.

وتشمل الإجراءات والجرائم لهذه السياسات الجوانب الآتية:

- قرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، والذي أعلن في 6 ديسمبر 2017، وهو يشكل تهديد صارخ للسلم والأمن في المنطقة وانتهاك فاضح للمبادئ الأساسية للنظام الدولي وقوانين الشرعية الدولية، حيث إن تجاهل الولايات المتحدة للقرارات الدولية وتصميمها على إلغاء السيادة الفلسطينية على القدس من جانب واحد يجعل الإدارة الأمريكية شريكا نشطا في الجرائم الدولية المرتكبة في القدس، وفي المقام الأول المستوطنات، والتهجير القسري، والضم الإجباري للأراضي المحتلة.

- للسنة السبعين على التوالي، واصلت إسرائيل "بدعم واضح من الولايات المتحدة" تنفيذ سياساتها الإجرامية التي استمرت في حرمان أكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني من حقهم في العودة إلى وطنهم، وحقهم في تقرير المصير السياسي والاقتصادي.

- تكثيف وتيرة التشريعات الإسرائيلية الرامية إلى إضفاء الشرعية على التسوية والضم، وليس هذا فقط، بل إن إقرار قانون القومية، "إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"، كان آخر جانب أظهرته العنصرية الإسرائيلية، وهو قانون غير مسبوق وعنصري، وهو يشكل أخطر وثيقة إسرائيلية أقرت حتى الآن، لأنها تضفي الشرعية على العنصرية والعدوان والتوسع على حساب حقوق الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة.

- تصاعد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس المحتلة في سياق استمرار سياسة إسرائيل في مصادرة الأراضي والممتلكات بالقوة، في تحد لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تعتبر الاستيطان الإسرائيلي جريمة دولية.

- تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية المنتشرة على حدود قطاع غزة استهداف المدنيين الفلسطينيين المنخرطين في مسيرة العودة، على الرغم من سلمية هذه الأنشطة الشعبية، وفي خلال الفترة ما بين 30 آذار/ مارس 2018 و4 أيلول/ سبتمبر 2018، قتلت القوات الإسرائيلية 174 مدنياً، بما في ذلك 29 طفلاً و3 نساء وصحفيان و3 مسعفين طبيين و3 أشخاص من ذوي الإعاقة وجرحت 19,300 متظاهر.

- إن القرارات الأمريكية المتتالية، وآخرها وقف مساهماتها المالية لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهو القرار الذي من شأنه أن يحد من قدرة الوكالة على الوفاء بالتزاماتها، ويعرقل دورها الأساسي في تغطية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في التطور والنمو، ومن بينها التعليم الأساسي والمهني والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة الفقر وتحسين ظروف المخيمات والبنية التحتية في الظروف البيئية والصحية الصعبة، وهذا يؤدي إلى تدهور في الظروف المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تشهد تدهورًا غير مسبوق بسبب التدابير الإسرائيلية، التي تتطلب مضاعفة الجهود للمنظمات الإنسانية والإنمائية.

- تصعيد تنفيذ الاقتحامات واعتقال المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ووفقاً للبيانات المتوفرة، فإنه بنهاية عام 2017 كان عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أكثر من (7000) معتقل، منهم (65) من النساء من بينهم (23) أم وحوالي (13) طفلاً صغيراً و (400) طفل فلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، يوجد حوالي (1،800) معتقل في السجون الإسرائيلية، منهم (700) بحاجة إلى تدخل طبي عاجل، وحوالي (500) معتقل إداري بدون تهمة أو محاكمة، وأكثر من (12) عضوًا منتخبًا في المجلس التشريعي الفلسطيني، مع العلم أن أغلبية المعتقلين تعرضوا للتعذيب الوحشي، والتهديدات وسوء المعاملة من أجل كسر الإرادة.

- استمرار الحصار على قطاع غزة للسنة الثانية عشر على التوالي، حيث تواصل سلطات الاحتلال تشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ يناير 2006 وحتى اليوم، مما يدل على حرص الحكومات الإسرائيلية المتتابعة على تطبيق سياسة العقاب الجماعي على الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، كما فرضت إجراءات إسرائيل المتتابعة والمتعددة مزيداً من القيود على حرية الحركة على الناس

والبضائع من وإلى قطاع غزة، مما أوجد مأساة إنسانية شديدة التعقيد حيث يعيش الآن مليوني شخص في عزلة خانقة وسجن جماعي لا يتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً.

- استمرار عرقلة إعادة إعمار قطاع غزة، حيث أصبح أحد المطالب الرئيسية لضحايا وسكان قطاع غزة هو الحاجة إلى العمل على إعادة النظر في آلية إعادة إعمار غزة التي تسببت بالضرر للفلسطينيين، خلافا لمبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الأساسية.

السيدات والسادة،

تدعوكم اللجنة القانونية والتواصل الدولي التابعة للهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، ومعكم كل أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى الإعراب عن رفضكم وإدانتكم للجرائم والسياسات الإسرائيلية والأمريكية التي تقوض الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني **وتطلب منكم ما يلي:**

1. الاستفادة من فرصة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي سيبدأ اليوم في الثامن عشر من سبتمبر للعام 2018 وتسجيل لحظة تاريخية من خلال توضيح وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية الأمريكية، لإعطاء الشعب الفلسطيني الأمل في أن حقوقه غير القابلة للتصرف محمية بموجب القانون والنظام التي ترغب مؤسستكم دائمًا بالإشارة إليهما.

2. التعبير بصوت عال وواضح عن رفضكم للقرارات الأمريكية الأحادية الأخيرة، وضمان استدامة تمويل الأونروا، والعمل مع المحكمة الجنائية الدولية والقرب منها لضمان مساءلة قادة دولة الاحتلال عن جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين، خاصة ضد المتظاهرين السلميين في قطاع غزة.

3. مناقشة جميع الفرص والسبل لضمان أقصى قدر من الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، من أجل إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، ووقف جريمة الاستيطان وتهويد القدس، وتمكين الفلسطينيين أن يمارسوا حقهم المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، مع ضمان عودة اللاجئين وفقاً للقرار 194، بما في ذلك إنشاء آلية لتنفيذ قرارات الجمعية

العامة بشأن القضية الفلسطينية، كما نأمل منكم العمل على التدخل على جميع المستويات السياسية والقانونية والإنسانية لإنهاء المشاكل السياسية، بما في ذلك إنهاء الاحتلال.

4. تتوقع اللجنة القانونية ومعها جميع أعضاء الهيئات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان في فلسطين من منظمتكم المحترمة التعبير عن دعمهم للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الضغط على الحكومات الأعضاء لتبني مواقف علنية تدعم القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف.

5. لذلك نأمل أن تتبنى مؤسستكم هذا النداء وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان تلبية مطالب وحقوق المواطنين الفلسطينيين وحمايتهم.

لا شك أن نجاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في استعادة مكانة القانون الدولي، والقواعد التي اتفق عليها المجتمع الدولي، من شأنه أن يوقف الغطرسة الإسرائيلية والأمريكية ويوقف المزيد من الانتهاكات ضد الحقوق الفلسطينية، وسيكون بمثابة لحظة تاريخية للعدالة والقانون والنظام.

تقبلوا فائق الاحترام

اللجنة القانونية والتواصل الدولي بالهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار
المجلس الأعلى للقضاء
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
النيابة العامة الفلسطينية
نقابة المحامين الفلسطينيين النظاميين
نقابة المحامين الفلسطينيين الشرعيين
منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية